

الفلسفة والتاريخ

رؤية التاريخ عند أرسطو

ريمون ثايل

ترجمة : د. خليل أحمد خليل

سبق ذكرُ الأعمال التاريخية لأرسطو، هنا، خلال مقابلات (١٩٥٦) بعنوان: التاريخ والمؤرخون في الأزمنة القديمة. ففي تلك السنة، دلَّ عرضٌ جليلٌ لكورت فون فريتز (Kurt Von Fritz)، على أثر أرسطو في علم التاريخ الإغريقي، وبين أهمية هذه الأبحاث في نشاطه، الأبحاث التي يمكن القول إنها «تاريخية» بكل معاني كلمة تاريخ (iotopix). هناك جزء ضئيل من هذه الأعمال، بالمعنى الأدق والأحدث، لا يزال متوقفاً: دستور أثينا، والعناصر المستعملة في (Corpus)، لاسيما في كتاب السياسة، وأخيراً أجزاء مفيدة، متعددة المصادر، تجمع بين الإيجاز والتشتت. ومن الممكن، انطلاقاً من أهم المستندات، دستور أثينا والسياسة، النظر في العلاقة بين الفلسفة والتاريخ، وبالأخص طريقة الفيلسوف في النظر إلى التاريخ، كما يعرضه أرسطو، وطريقة تأويله للتاريخ. ويحدث، كما أظهرت ذلك في مكان آخر (Aristote et L'Histoire, Paris 1960)، أن تولد فلسفة أرسطو السياسية من معلوماته التاريخية أو على الأقل يمكن أن تخضع لها وتنتقد بها. والعكس صحيح: فالمؤرخ أرسطو يتذكر أنه شيء آخر غير المؤرخ. ولا ريب في أن هذين المقترحين يجب أن يتصلا، أو أن يكونا موضوعاً للتوليف، إذا أردنا فهم هذا الجانب من شخصية أرسطو.

العقبات كثيرة في هذا المسعى، ولا مناص، لاجتنابها، من الجمع بين الفيلسوف والمؤرخ والعالم اللغوي، وهذا معناه المبالغة في التطلب؛ ولحسن الحظ إن الدراسات التفصيلية متوفرة كثيراً، اليوم، للبدء بهذا المشروع استناداً إليها. هناك أيضاً عقبات موضوعية أكثر: الإسهام الشخصي لأرسطو لا يقبل التقويم السليم إلا إذا

توصلنا إلى مصادر المؤرخ؟ يضاف إلى ذلك أنه من المستحسن أن نعرف الوقائع التاريخية المعنية معرفة صحيحة. لكن أرسطو غالباً ما يكون هو المرجع الوحيد لموضوعنا؛ وحتى أنه من الممكن أن يكون المرجع الذي تتلاقى فيه كل المراجع الأخرى، والوحيد الذي يخبر عن المراجع التي استقى منها هو نفسه، مرجع المراجع، ومع ذلك، فإن هذه العقبة يمكن تجاوزها هي الأخرى، بقدر ما يمكن إجراء مقارنات داخل أعمال أرسطو وخارجها، وبالأخص داخلها. فقد أفادت هذه المقارنات لأمدٍ طويلٍ في مناقشة مصداقية دستور أثينا؛ وبما أننا نرى اليوم، أنَّ خصماً للمصداقية يسلم بأن هذا الكتيّب وضعه، في عصر أرسطو، كاتب كان يعرف أفكاره جيداً (C. Hignett, A history of the Athenian constitution, Oxford, 1952, p. 29, 390). فإنَّ هذه المقاربات ترتدي دلالةً مختلفة.

إنَّ أرسطو ذاته يوجّهنا في هذا الطريق عندما يقول، في مقطعٍ شهيرٍ من البوطيقا، Poétique, IX, 1451, b 5 sq) إن الشعر ذو طابع فلسفي أكثر من التاريخ وأعم فائدةً منه، لأن الأول يتناول العام، والثاني يتناول الخاص فقط. إنَّ هذا القول الذي يفترض أخذه على عواهنه، أي بوصفه جزءاً من مساجلةٍ تتناول أفلاطون بوجه خاص، لا تعارض بين النوعين، الشعر والتاريخ، إلّا تعارضاً سطحياً؛ وهو يتركنا تنتبهاً باتجاهٍ معين؛ فإذا تعلق أرسطو الفيلسوف بالتاريخ، فذلك لأن التاريخ يمكنه أن يوفّر له، مباشرة أو مداورة، تلك الإشباعات ذات الطابع «الفلسفي» التي كان يشتمُّها بطبعه. وهو لا يهاجم التاريخ إلّا ظرفياً، وفي بعض الأشكال؛ فهو لا يقول إنه غير «فلسفي» وغير «مفيد» إطلاقاً. ويؤكد، هذا الافتراض، الفصل الثالث والعشرون من البوطيقا الذي يذكر التواريخ «العادية»، «الرائجة»، وهذا يعني أنَّ بعض التواريخ ليست «رديئة»، أي أنها لا تنخفض إلى حوليات وتسجيلات للأحداث، كما يبيّن ذلك السياق، فلا بد لهذه الروايات «النادرة» من امتلاك بعض الوحدة، وبعض المدى العام؛ نلمح هنا شيئاً من ثيوسيديد (Thucydide) وصدى لمفاضلات أرسطو الشخصية، التي لا ترتضي بما هو «رديء». فإذا تشدّد في الجمع، وجع هو نفسه المواد لتغذية الروية، فذلك لأنه يجب على الروية أن تجد فرصة لتفعل فعلها في هذا التجميع ذاته. وأن الشكل الذي وصلت إلينا فيه بعض هذه المواد هو بكل وضوح شكل متبلور في كتاب السياسة وحتى في دستور أثينا.

هناك نص آخر، في كتاب السياسة، يبيّن هذه الرغبة في تفسير التاريخ، موجداً فيه، عند اللزوم، الدرس الأكثر دلالةً. فأرسطو يعلم أن ساردانا بال كان عرضةً لهجومٍ لأنه كان محترقاً؛ وكان قاتله قد رآه يشتغل بالصوف مع زوجته. ويضيف أرسطو: «إذا كانت هذه الرواية الخرافية صحيحة، فإنها لا تنطبق على ساردانا بال، ولكنها قابلةٌ للانطباق في كل حال على شخصٍ آخر. إنَّ هذه الروية مرموقة، لأنها تتضمن أولاً معرفة دقيقة بالمسألة التي يطرحها هذا الحدث. فساردانا بال - أشور بانيبال ليس شخصاً عادياً؛ وبنظر

(Callisthène) كان ثمة أميران بهذا الاسم . وقد راجت روايتان ، على الأقل ، حول موته : إحداها تقول : إنَّ ساردانابال مات مقتولاً ؛ وثانيتهما تقول : إنه كان مرغماً على الانتحار . ويبدو أرسطو مطلعاً على هذه الالتباسات ، هذا التعارض ، فتناول الأمر بالحكمة . وهذا الموقف ، الذي يرغمه على التحفظ أمام الشك (فيقول إن مراجعنا خرافية) ، سمح له بمفاضلة فلسفة التاريخ على الواقع المستخلص من تفاصيل التاريخ : فلا أهمية لشخص الأمير لأن العبرة تظل هي ذاتها .

إنَّ من شأن تشجيعات أرسطو هذه أن تدفعنا إلى أن نكتنه أولاً ما يمكنه في التاريخ أن يغري الفيلسوف بادئ الأمر ، نعني البحث عن قوانينه . ولا شك في أننا نلحم في تفسير أرسطو للوقائع التاريخية ، مخطط العلل الأربع . مثال ذلك أننا سنلاحظ في الحاضرة علّة مادية (أجزاء الدولة) ، وعلّة صورية (صورة الدستور) ، وعلّة فاعلة (المشترع) ، وعلّة غائيّة (العيش الرغيد) . وهذا يظلّ خارجياً . إذ من المفري أكثر التفريق في التاريخ الأرسطو طاليسي بين الجوهر والعرض ، لكن المشروع مخاطرة ، لأن الفعل $\gamma\mu\beta\alpha\lambda\upsilon\epsilon\lambda\upsilon$ الذي يعبر عن العرض مبدئياً ، ذو استعمال رائج لدى الكتاب الذين لا يعطونه قيمة فلسفية واضحة ، أو على الأقل لا يمكن اعتبارهم أرسطوطاليسيين : ثوسيديد ، ديموسطين . إيزوقراط ، أفلاطون ، اكزوفون . . . ومن الممتع أن نعرف إذا كانت الاستعمالات الـ ٢٥ لهذا الفعل في دستور أثينا هي تعبير دقيق للمعرض ، أم هي مجرد طريقة في التعبير . باختصار ، يجب أخذ الأمور من زاوية أكثر تواضعاً .

عند هذا المستوى ، أيضاً ، لا أرغب في القول إنَّ أرسطو يبتكر ما يكتبه ، فهو على الرغم من توكيده ، في مكانٍ ما . أنه وهو يشيخ كان يزداد حباً للأساطير ، لا يستحق أن يصنّف في عداد الميثولوجيين : فقد أظهر ما يكفي من التحفظ حيالهم ، وإن ما فعله هو أنه - كما هو مألوف - تقبل بسهولة أكبر التقاليد المتوافقة مع أفكاره ، وأنه كان بإمكانه أن يتخيلها مسبقاً . فمنذ بداية دستور أثينا ، كما ورد في جزئية ، كان قد كتب أن [الأثينيين] قبل كليستين ، كانوا منقسمين إلى أربع قبائل ، على غرار فصول السنة ؛ وكانت كل قبيلة منقسمة إلى ثلاثة أجزاء ؛ حتى يشكل المجموع (١٢) ، مثل الأشهر في السنة ، وهذه أجزاء يمكن تسميتها (trittyes) و (Phratryes) عشائر وبطوناً . في العشيرة تتراتب ثلاثون أسرة ، مثل الأيام في الشهر ، وكانت الأسرة تتكون من ثلاثين شخصاً . ولقد لوحظ الطابع الصنعي ، وبكلمة الطابع النظري لهذا النص الذي يذكر ، مع سياقه ، بقوانين أفلاطون ، وبالعدد الشهير (٥٠٤٠) ، وتأملات أخرى من هذا النوع . وإذا كانت هذه الجزئية تعكس رأيه حقاً ، ولا تعكس نظرية يمكنه إيرادها دون تبنيها ، فرمما كان تاريخ أثينا يبدو له مظهراً لانعدام جدوى وثبات هذه التقسيمات البالغة التصلب ، المعرضة للزوال عندما يتزايد السكان في حاضرة لم تكن تنظم ازدياداً كهذا .

إنَّ تاريخ سولون أبرز وأظهر، نظراً لأن نصوصه أوثق، فنحن نعلم من جهة أنَّ سولون السياسة وسولون دستور أثينا، منسجبان تقريباً؛ والفرق بينهما يكمن في كون (les archantes) ينتخبهم الشعب ويراقبهم حسب رواية السياسة، وكونهم يعينون بالقرعة من لائحة موضوعة مسبقاً حسب رواية الدستور. ولا شك أن هذا التعارض ليس إلا حصيلة خلافٍ أعم، رآه أرسطو وسعى لحصره: الخلاف بين سولون الذي رسمه كَتَّاب القرن الرابع وسولون الكَتَّاب الأقدم، كهيرودتس مثلاً. إنَّ تاريخ سولون، سِمَة كثيرة من الوقائع، كان موضوعاً لمناقشات ومساجلات ودعايات؛ وعلى الأقل كان ثمة صيغة ديمقراطية وصيغة أوليغارشية لهذا الحدث، بين صيغ أخرى. وشيئاً فشيئاً ارتدى سولون صورة مؤسس الديمقراطية، في حين كان هيرودتس قد رأى فيه حكماً، شاعراً، واضع مدونة قوانين، وليس واضع إصلاح دستوري، وليس أباً للديمقراطية: فبنظر هيرودتس، تبدأ الديمقراطية الأثينية مع كليستين، منذ نهاية القرن السادس، وليس منذ بدايته. ولقد اتخذ أرسطو موقفاً في هذا السجال، وسعى جهده للردِّ، كما لاحظ ذلك (C. Hignett). وهو يوجز في السياسة المدائح والانتقادات التي كان سولون موضوعها، واستخلص إذا كانت الديمقراطية القصوى ناشئة ربما من عمل سولون، فمرّد ذلك إلى الأوضاع وليس إلى إرادة المشرع: «إنَّ سولون نفسه لم ينسب إلى الشعب إلا السلطة الضرورية حقاً». ويتسم دستور أثينا بنفس روح الموضوعية والعدل، سواء تعلّق الأمر بالظروف التي تمّ فيها إلغاء الديون ووضع القوانين أم بحق اللجوء إلى العدالة؛ ويبين الكاتب كيف أن سولون لم يتردد في كشف الحزبين، النبلاء والديمقراطيين، لإنقاذ وطنه.

لا ريب أن أثينا سولون كانت تحفظ سمات عديدة من النظام الارستقراطي الذي مرّ فيها سابقاً: وبالفعل رأى أرسطو فيها «أصل الديمقراطية»، ولا شيء أكثر من ذلك. وإذا أطلق مرّة اسم «الزعيم الأول للحزب الشعبي» على سولون، فذلك، بكل وضوح، أسلوب في الكلام، أو لجوء مباشر جداً إلى مصدره؛ إنَّ كل السياق يبرز هذا القول الذي يشكل فيه «الأول» الكلمة الأهم في الواقع. لأنّه يشدّد في السياسة كما في الدستور، على مفهوم البداية هذا، أكثر مما يشدّد على بقايا النظام السابق، ذلك أنه يبحث عن «منطلق»، عن بداية وهذا أيضاً كان من سمات هيرودتس المولع بـ (ἀρχαίος). إذن من الطبيعي أن نقارن بهذه الصورة عن عمل سولون، التعريف الذي يقدمه أرسطو عن أولى الديمقراطيات؛ فهذا النظام، حيث يوجد معنى زهيداً، وحيث تحكّم، شرعياً، الطبقات الوسطى، الفلاحية عموماً، هو بالتالي أقدم الديمقراطيات التي يحدّدها. ومع ذلك، فإن ما هو أدلّ هو أن النظام السولوني معتدل، متوازن؛ وهو يذكّر بالمثال الذي ينشده أرسطو أو بوقائع هذا الدستور «المختلط» أو «المتوسط». وهو فضلاً عن «ديمقراطيته» نظام «دستوري». لهذا أمكن التساؤل عما إذا كان أرسطو لا يلمح إلى سولون عندما كان يقول إنَّ إنساناً واحداً، في اليونان، كان يسهم إسهاماً حقيقياً

في نشر نظام كهذا؛ ولقد وضع P. Andrews لائحة بتأويلات هذا المقطع، ومن جهة ثانية، كتب أرسطو أن اليونانيين القدامى كانوا يطلقون صفة «الديمقراطية» على أنظمة لم تكن، في الواقع، تستحق هذا الاسم تماماً. ولقد استشعر بهذه العقبة لدى الأقدمين، محدثون مشهورون مثل غ. غلوتز. إن ما كان أرسطو سعيداً في إيجاده لدى سولون، وما كان ينبغي له إيجاده لدى أحد الحكماء السبعة، هو التشخيص السياسي «لعدم الإفراط». فعندما ينشئ سولون دستور أثينا قائماً على قرعة اختيار (les archantes) من لائحة موضوعة مسبقاً، إنما يستعمل نظاماً، حسب ما ورد في كتاب السياسة، هو روح السياسة (Politeia) أو حتى روح الأرستقراطية. كذلك ينبغي أن نلاحظ بأي إلحاح بوذا أرسطو البرهان على أن سولون كان عضواً في الطبقة الوسطى: إنه يسمى، في هذه النقطة كما في نقاط أخرى كثيرة، إلى التوفيق بين موروثات متنوعة؛ وهو يقوم بذلك، باعتنايه خاص، مما يدل على الأهمية التي يعلقها على البرهان: «كان سولون من حيث المولد والشهرة، من أوائل الحاضرة لكنه من حيث الثروة والمكانة، كان رجلاً من الطبقة الوسطى»، (يصور أحد التراثين أن سولون كان بكل وضوح ينتمي، مثل بيزسترات إلى «النبلاء والوجهاء»). إن كتاب السياسة يذكر سولون مع لوكورغ وكارونداس، كأمثلة على مواطنين من الطبقة الوسطى، الذين أعطوا أفضل المشرعين، ومن الطريف أن نلاحظ مع نيومان أن قصائد سولون، الواردة في السياسة والدستور للبرهان على انتائاه إلى الطبقة الوسطى، لا تبرهن على ذلك إطلاقاً؛ يضاف إلى ذلك أنه يقدم تبريراً مشبوهاً، عندما يبين أن سولون لم يكن غنياً، لكن سولون، في نظر أرسطو، هو رجل البيئة العادلة، مثلما كان لوكورغ من بعض الزوايا؛ وكان دستوره مختلطاً مثلما كان دستور لأكديمونيا من بعض الجوانب.

فلنصعد في مجرى الزمان. إنَّ دستور أثينا يقدم شهادة وحيدة حول النظام الذي سبق نظام سولون: حوالي (٧٢٠) ربما كان الاركونت دراكون قد وضع دستوراً، يجمله كل المؤلفين الآخرين، بدءاً من كتاب السياسة لأرسطو (أو بالأحرى، إن هذا الكتاب ينكره). وهذا الرفض مبرر: فمن المتفق عليه الاعتراف بأن هذا الدستور لم يوجد أبداً. كذلك من المسلم به، عموماً، أن نص دستور أثينا يتسم بتدقيقات وتنقيحات تشير إلى أن هذا المقطع (الفصل ٤) قد أضيف إلى الأصل الأول. والأمر غير الواضح إطلاقاً هو الدافع أو الحافز الذي دعا أرسطو إلى أن يصحح لنفسه، بالمقارنة مع كتابته الأولى أو مع السياسة، متقبلاً الأخذ بنص قد يكون موضوعاً في نهاية القرن الخامس. لقد بولغ في حب أرسطو للوثائق الواضحة، المائلة للمقطع المحفوظة في الأرشيف. لماذا؟

لا مناص هنا من التجاسر على اتهام الفلسفة السياسية: فمن حيث المضمون، من حيث المكانة في التاريخ، كان يفترض بهذا الدستور الملفق، المنسوب لدراكون، بأن يغري أرسطو. كان يفترض به ذلك من حيث مضمونه،

لأن واضعه ربما يكون قد عكس في الماضي مثلاً أو ليفارشيّاً للدستور « المتوسط » الذي يشكل نقداً ضمنياً للديمقراطية الأثينية في القرن الخامس: الحقوق السياسية الخاصة بالرجال الأثرياء لكي يتسلّحوا كجنود (Hoplites)؛ انتخاب القضاة من بين هؤلاء الجنود، وتعود أعلى المراتب للأكثر ثراءً؛ فرض ضرائب وعقوبات على المستشارين الذين كانوا يتجاهلون النشاط السياسي - وهي فرائض متناسبة مع الثروة؛ هيمنة مجمع الحكماء (Aréopage). إنّ هذه المزايا تحدّد شكلاً للسياسة حيث لا ينعدم حتى عامل التوازن هذا، وتعيّن بالقرعة معدّل بالضريبة.

من سوء طالع المؤلف وربما من سوء طالع مشروعه، ارتكابه أخطاء في هذا الدستور الملقّق، ووقائع لازمنية، لا سيما خطأ تقويم الثروة بالمال. ولكن كان بمستطاع أرسطو أن يلحظ ذلك كله، لا سيما وأن سياسة دراكون هذه قد جرى إدخالها في الكتاب الرابع من السياسة لتحديد مكانة نظام كهذا في التاريخ: بعد الملكية والأوليغارشية، عندما سمح اتساع الحواضر للجند بأن يحلّوا محلّ الخيالة في الفن العسكري، وفي الحياة السياسية، وهذا التقريب بالغ الطرافة لدرجة أن أرسطو تردد، على الأقل، بين نسقين للتتابع. ففي الكتاب الثالث يضع بعد الملكية، لكن قبل الأوليغارشية، ما يسمّيه (Politeia)؛ وهذه الكلمة تبدو مشيرةً هنا إلى نظام يقوم على الأرستقراطية وعلى الدستور « المتوسط »: وفي كل حال، ليس هناك في هذه السلسلة أية مكانة مخصّصة لـ (Politeia)؛ إذن ننتقل من الأوليغارشية إلى الإستبداد، ثم إلى الديمقراطية. وتسير الأمور كلها وكأن المؤلف كان يبدّل حكمه بين كتاب السياسة وسواه، وبين درس ودرس. ومهما يكن الأمر، فقد اختار النظر في جانب آخر من مسألته؛ وقد سلّم، في المقابل بهذا « الدستور الدراكوني » (Politeia) حيث يعتبر العنصر « الديمقراطي » أكثر تلاشياً لما هو عليه في نظام (سولون).

سيمكنا، هنا، أن نعاود هبوط الزمان حتى أحداث (٤١١) والسنوات التالية، التي يتصلّ بها الدستور المنسوب إلى دراكون، والتي يقدّم كتاب أرسطو صورة عنها ملتبسة ومعقّدة، مثلما كانت الأحداث ذاتها. وسواء تعلّق الأمر بنظام الـ (٤٠٠)، أو بالأنظمة المسماة بالـ (٥٠٠)، وبالـ ٣٠ أخيراً، فإنّ هذه الأرقام الدقيقة، المشيرة إليها، إنّما تخفي كثيراً من الغموض؛ فلا بد من التدقيق في كثير من المصادر، المستوحاة من ثيرامين أو خصومه (وهذا ما قام به جورج ماتيو، من زاوية أخرى، في كتابه:

«Essai sur la méthode suivie par Aristote dans la discussion des textes»

وإن ما يبدو محتملاً هو أن ثيرامين، الذي أطلق عليه لقب «Cothurne» لأن هذا النوع من الحذاء يناسب القدمين، كان يتقبل كل دستور شرط أن يكون شرعياً وينزع نحو هذا الوسط العادل الذي تنزع إليه عواطف أرسطو أيضاً. لكن الأمر يتعلق هنا بغريزة أكثر مما يتعلق بنظرية؛ ويصدر توسيديد على نظام الـ (٥٠٠)

حكماً يتأثر معه، كثيراً، حكم أرسطو. ومن الأجدى أكثر الصعود في الزمان أيضاً، إلى ما يتعدى دراكون، وصولاً إلى الفصول الأولى من النص المحفوظ من دستور أثينا؛ هنا يعتبر أرسطو أن أثينا عرفت تارة دستوراً واحداً قبل القرن السابع (الفصلان ٣ و ٤) وتارة يعتبر أن هذا الدستور قد عُدل، يضاف إلى ذلك أن أجزاء البداية والفصل (٤١) تذكر تنظيمين مختلفين على الأقل، تنظيم (Ion)، وتنظيم (Thésée): نكتفي هنا بالملاحظة أن هذه مراحل سابقة، وإذا كان الفصل الثالث (٢ - ٣) لا يشير تماماً إلى وجود النظام الملكي، فإن هذا النظام يتلاشى رويداً رويداً، إلى أن يزول، والنظام الذي أقامه (Thésée) كان ملكياً لكنه « كان يبتعد قليلاً عن الملكية » (٤١، ٢). ويتحدد النظام السابق لدراكون بوصفه أوليغارشية بارزة (٢، I)، أو كأنه قائم على القيمة (أي النبالة) والثروة في آن واحد؛ وهذان التعريفان ليسا متماثلين إلا من وجهة نظرنا: ليس المراد في نظر أرسطو هو الأوليغارشية بل شكل من أشكال الأرستقراطية (حالة قرطاجة مثلاً). إن الانطباع العام الناجم عن هذه المقاطع هو التقلب، وهذا لا يعود إلى حالة نص الدستور: فالعناصر المعروضة لا تتطابق مع أي تعريف صحيح، أو أن التعريفات تفتقر إلى الوضوح الكافي. فضلاً عن ذلك، يعلم أرسطو أنه يمكنُ للأنظمة أن تتبدل شيئاً فشيئاً، منتقلة بذلك من فئةٍ إلى أخرى. والحال فإنه يشتغل هنا على مادة تاريخية، استدلالاتها نادرة، وربما تكون السلسلة التاريخية ملتبسة في ذهنه، كما أن اقتطاع الوقائع يفتقر، هو أيضاً، إلى الوضوح. فلا نرى جيداً كيف تتوالى، كما لا نرى كيف تتكيف وتتحدّد. إن أرسطو حين تبنى إطاراً تاريخياً ومنهجياً في آن، في هذه الظروف، لم يعد قادراً على الوضوح؛ وربما لم يكن ثمة داعٍ لذلك.

هناك مثال آخر، ربما يكون أشد بروزاً، نجده في الحكومة المسماة مجلس الحكماء، التالي للحروب الميدية (الفصل ٢٣). يروي أرسطو أن مجلس الحكماء، الذي كان دوره قبل سالامين قد زاد من شهرته، وضع حداً، أو كاجماً، للنظام الديمقراطي العائد إلى كليستين؛ لقد عادت قوّته عليه بالسلطة؛ ويقول أرسطو إنه كان حكومة جيّدة، استمرت (١٨) سنة تقريباً، حتى عام (٤٦٢)، دون أن يُحافظ مع ذلك على كل قيمته حتى النهاية (٢٥).

ربما لا يكون للواقعة شيء مميّز لها بعد ذاتها - فالحروب تجلب كثيراً من التبدلات - لو لم يقيم أرسطو بمنهجية عرضه لدرجة أنه في تلخيصه الفصل (٤١)، يعدّ الحدث كأنه واحد من التحولات الدستورية الـ (١١) للدولة الاثينية. إنّ القول فريد: فلا يوجد كاتب آخر يذهب هذا المذهب؛ وهناك تفاصيل لا زمنية عديدة تجعل قوله مشبوهاً: فهو يبيّن أن الاثينيين في ذلك العصر كانوا يعيشون في حالة تفوق، لكنهم في الواقع لم تكن لهم بعد هذه السيطرة ولا تلك الميزة، ويصورهم مالكين وسائل لم تتوقّر لهم إلا لاحقاً. ربما أن أرسطو لم يخترع شيئاً في هذا المجال، وأنه سار هنا على خطى الكتّاب المقتنعين بأن ديمقراطية كليستين أو حتى سولون

كانت نظاماً متقدماً جداً، حيث كان مجلس الحكماء ينتقل إلى المرتبة الثانية، فلم يكن بمستطاعهم إدراك عمل أفيلات عام (٤٦٢) ضد هذا المجلس: فكان لا بد لهم من التسليم بأن هذا المجلس قد عرف تجدداً في قوته قبل ذلك التاريخ؛ وكان يفترض بهم أن يعيدوا إليه، على الأقل، ما كان أفيلات قد أخذه منه.

مهما يكن الأمر، لم يكن لأرسطو عين السبب للتسليم بهذه الصيغة، التي جهلها هيرودتس. لأن أرسطو لا ينسب إلى كليستين ديمقراطية راديكالية: فهو مع اعترافه بأن كليستين وسع قانون الحاضرة، بينا الديمقراطية المعتدلة تضمّ المواطنين الذين لا مطعن في ولادتهم، ومع ربطه عمل كليستين ربطاً منطقياً بإنشاء ديمقراطية بارزة، لاحظ جيداً أن توسع الديمقراطية كان تقدماً في أواخر القرن السادس وبدايات القرن الخامس، وبين أن الديمقراطية ارتدت طابعها المتطرف بعد عام (٤٦٢) فقط، وأخيراً اكتفى في تلخيصه بالملاحظة أن إصلاح كليستين كان «ديمقراطياً أكثر من إصلاح سولون» (٤١، ٢). والحال، إذا كان «دستور» مجلس الحكماء يمكنه ارتداء شكل الدستور في نظر أرسطو، فذلك رهن بالشواغل السياسية الرائجة في عصره، ورهن بنظريته الخاصة. إن هذه الشواغل معروفة جيداً، لاسيما من خلال (L'Aréopagitique) لإيزوقراط ومن خلال وصف لاحق لهزيمة كيروني، وهي تتطلب إلى مجلس الحكماء الامتناع عن الاجتماعات في حال نشوب ثورات استبدادية؛ وتدل نصوص مختلفة على أنه، في الأوقات الصعبة، يحدث أن ينعطف الأثينيون نحو مجلس الحكماء؛ فقد كان له أنصاره وأخصامه. وأن أفلاطون حيث ينسب، في القوانين، النصر الأثيني في الحروب الميدية إلى نظام الحاضرة «السلفي» بتشريعاته القائمة على التمييز بين أربع طبقات خراجية (Classes censitaires)، إنما يعلن قول أرسطو في روحه، إن لم نقل بحرفه.

إذن من الطبيعي أن يضع أرسطو تحت إسم هذا المجلس دستوراً، لنقل عنه أنه رجعي، طالما أنه يعهد إليه بدور رقابة النظام والأخلاق في الدستور البدائي. والنص الوحيد الآخر حيث نجد إشارة إلى هذا الحدث، هو السياسة، الذي يعطيه تفسيراً أكمل. كتب أرسطو أن «الداستير تتبدل في اتجاه الأوليغارشية والديمقراطية والبوليسيا، إذا كانت مرتبة أو شريحة معينة من الدولة قد اكتسبت الشهرة أو الأهمية؛ ومثل ذلك أن مجلس الحكماء الذي اشتهر في الحروب الميدية، يبدو أنه قد أعاد تقليص الدستور». «وبالعكس، الجمهور الذي كان يعمل فوق السفائن، الخ». وربما لم يكن هذا أكثر من تأكيد أوضح قليلاً لسلطة مجلس الحكماء شبه الراسخة في الظروف الصعبة حيث كان يفرض نوع من الاتحاد الوطني لأجل إكمال النصر وإعادة البناء، وهذا يغدو دستوراً معيناً في نظر أرسطو. إنه يتحزّب في السجال المعقد الدائر حول مآثر البعض والبعض الآخر في الحروب الميدية. ويؤدي اختياره إلى هذا التحول الدستوري، وذلك على قدر ما كانت تحظى نظريته في التحول الدستوري هذا بتشجيع معين هنا؛ ويدل على ذلك الفصل (٢٢) وما بعده من الدستور بوجه خاص، حتى أن

عبارة (κατάκλητος) ترد فيه مرتين، إذن المقولة التي يصنف فيها نظام مجلس الحكماء هذا، هو بالطبع الأوليغارشية (إن نص السياسة يستبعد فرضية «الديمقراطية» التي تقدم بها داي وشامبرز) والأوليغارشية المعتدلة، كما أن دستور أثينا يقول إن هذا النظام سجل عودة إلى الوراء، وأنه لا يذهب مع ذلك إلى حد الغلو؛ (...) وتنطبق هذه الكلمات نفسها في السياسة، على أرستقراطية يمكنها أيضاً الانتقال إلى مرتبة البوليتيسيا أو إلى شكل معتدل من الديمقراطية، ديمقراطية سيراكوس في منتصف القرن الخامس، بعد طرد الطغاة، حتى الغزو الأثيني. الخلاصة أن النظام المسمى مجلس الحكماء هو أوليغارشية ذات طابع أرستقراطي أو سياسي. فلا يجوز ضغط الأمور أكثر مما فعل أرسطو بل ينبغي أن نلاحظ نغماً. كما فعل. وفي كل حال سبق أن لاحظ (G. Busolt) في فصول الدستور هذه قوة المرجع الأوليغارشي.

هكذا، فإنّ الدساتير التي يكتشفها أرسطو أو يقطعها من الواقع التاريخي تتطابق جزئياً مع مقولاته السياسية. وإن توالياً يوضح، أيضاً، نظرية أرسطو المزدوجة: فمن جهة يوجد في عصر معين، قديم جداً، نسق عادي للتطور السياسي والدستوري؛ ومن جهة ثانية يمكن لكل دستور، بخلاف ذلك، أن يولد من دستور آخر. وعلى الرغم من وجود (٤) أو (٥) أشكال، كما ورد في السياسة، فإننا لا نلاحظ منها سوى شكلين أو ثلاثة أشكال على الأكثر في دستور أثينا؛ ومن غير المحتمل أن يكون دستور أي بلد آخر أكثر تمثيلاً للأشكال المقابلة من الأوليغارشية ومتتالياتها. إنّ الأوليغارشية تلي الديمقراطية، أو إنّ الديمقراطية تلي الأوليغارشية؛ وثمة مجالاً للبوليتيسيا، وبالطبع للشكل الملكي مثل نظام بيزيسترات.

هنا ينطرح سؤال: هل يمكن لهذا التطور أن يكون له اتجاه ومعنى؟ من البين أنّه لا بد من ربطه بمفهوم الغاية الأرسطوطاليسي. وإنّ الكلمة التي ترد فوراً على ذهن، بصدد موضوع كهذا، هي كلمة تقدم... والكلام هنا عن التقدم يعني الوقوع في مفارقة: إنّ أرسطو هو في آن واحد رجل نظام وفيلسوف غائي. ومع ذلك فإنّ فكرة النظام لا تستبعد أبداً فكرة التقدم (الوضعيون يعلمون ذلك؛ وربما يستحق أرسطو اسم المحافظ المتنوّر) والغائية ليست شيئاً آخر سوى إطار عام يكون فيه التقدم والانحطاط ممكنين. وإذا صح أنّ الغاية تتضمن بذاتها مسبقاً درجات الكمال الذي نراه يتحقق شيئاً فشيئاً، فمن الصحيح أيضاً أن الإنسان يحتفظ بحق تقوم التقدم أو الانحطاط، مثلما فعل أرسطو ذاته نسبياً (راجع ج. دلافيل، بحث في تاريخ فكرة التقدم، باريس ١٩١٠، ص ٥٤ وما بعدها). وهذا يصح أيضاً على المنظور الدوري حيث يضع أرسطو نفسه إرادياً، مبيّناً أن الابتكارات قد وضعت، ونُسيت وأعيد اكتشافها عدة مرات: فمن النشوء إلى الفساد، يحتل التقدم مكانته. ولا بد، فضلاً عن ذلك، من التفريق بين المبادئ وما يحدث في الممارسة. وكما كتب روبنسون، تكون عقيدة غايات الحاضرة عقيدة لزومية أكثر منها وصفية.

إنَّ ما يضايق أيضاً بخصوص التقدم هو أن أرسطو ليس له كلمة خاصة للتدليل عليه: إنَّ كلمة (ποσότητις) لا تظهر سوى مرّة واحدة في (Le Corpus)، وبمعنى آخر؛ ومن الطبيعي أن تغيب عنه كلمة (ποσότης)؛ ولما تظهر كلمتا ἀνθρώπων وζώων في سياقٍ سياسي؛ ويستعين أرسطو بـ (σύνολον)، وهو تعبير ملتبس ينطبق على تبدلات شتى، لا سيما على التبدلات الثورية. لكن مصطلح بروتاغوراس لم يكن أوضح في الظاهر، والفكرة تغلب على الكلمة. إنها فكرة التقدم التقني، مع مختلف الاستنادات إلى الاختراعات؛ وهي فكرة تقدم عقلي، تشجعه التجربة؛ وهي حتى فكرة تقدم أخلاقي وسياسي؛ فالفن السياسي مندمج مع التقنيات التي تتقدم رويداً رويداً؛ والتحفظات التي يسجلها أرسطو على أهمية التغيرات، والحكمة التي يوصي بها، تلحق الأذى بكيفيات التبدل ودرجاته، دون أن تقوّض مبدأه. وهو يعرض الحضارة بوصفها من صنيع الإنسان الذي يبدع، ينظم ويحسن. وإذا كانت مسألة التقدم العامة، التي يطرحها أفلاطون والسفسطائيون من قبله، لا تظهر صراحة في كتاب السياسة لأرسطو، كما لاحظ ذلك (O. Gigon) في تقديمه لهذا الكتاب (زورخ، ١٩٥٥)، فذلك، على الأقل، لأنَّ عقيدة الغائية تضمها في المكانة الثانية، ولأنَّ أرسطو لا يريد أن يعلم بالعصر الذهبي؛ إلّا أنَّ المسألة مضرة هنا.

هكذا يقدم أرسطو اعتناؤه بعلم التاريخ، وليس قطعاً لأجل تحديد تسلسل الوقائع أو الأوضاع فقط. أو لكي يثبت منطلقات، كما فعل هيرودوتس، مثلاً لتقسيم الكرّيتين والمصريين أو كل أولئك الذين يتنازعون الأولوية. إنَّه يميز في التاريخ بين حقبتين كبيرتين، ماضية وحاضرة، الأزمنة القديمة والأزمنة الحديثة. وتبدو المفصلة قائمة تقريباً على الحروب الميدية. إنَّ (ἀρχαϊκός) مثلاً هو زمان هوميروس، أوليفارشيات الحيّالة، أولئك «الطغاة المنتخبين» (des aisymnètes)، - وهو زمان سولون؛ وإن (ἀνιστορία)، العصر الذي سبق الديمقراطية الراديكالية، في دستور أثينا، هناك ثلاثة رجال دولة من القرن الخامس هم نيكياس، ثيوسيديد، وثيرامين. وعلى الرغم من كون كل حاضرة كان لها تواريخها الأساسية دون شك - ليونكتر، عام (٣٧١) بالنسبة إلى لأكديمونيا - فإننا نرى أهمية الحروب الميدية التي أكّدت شخصية الشعب ومجلس الحكماء في أثينا، وحتى أنها ميّزت عصرًا: هو عصر الحماس الشديد، عصر الاستطلاع العقلي الشامل أو حرية القول؛ وباختصار، بداية عصر الأنوار.

فضلاً عن ذلك ينقسم العصر «القديم»: فهو يشتمل أولاً على الأزمنة «البطولية» المتضمنة حرب طروادة، لكنها تستبعد عصر الغزو الدوري، وإذا كان في الريطوريك، يرد مثال الهراقلية مع أمثلة الماراتونية، والسلامين، فإنَّ العبارة تتضمن تحفظاً له مغزاه: «كل المداخل مستخلصة من الأفعال الواقعية الطيبة، أو التي تبدو كذلك».

إنَّ ما يميّز هذا الماضي، بمجمله، هو أنه يتسم بالسّمات التي لم تعد تعرفها اليونان (VUV). وهذه السّمات شتى: إنها تطبع نوع الحياة مثلها تطبع التشريع، أو النظام السياسي: إنَّ بعض الأوليغارشيات، لا سيما الملكية، تبدو مرتبطة بظروف العصر، وهي الظروف السياسية، الوسائل العسكرية، وحتى المستوى الثقافي: يقول أرسطو: إنَّ تقدم الخطابة جعلت الدهماويين (Démagogues) لا يعودون زعماء عسكريين كما كانوا في الماضي، بل خطباء لا يلهمون الاستبداد إلا نادراً. وبالعكس، فإن الحب لحرية معتدلة، والاحساس بالانضباط الحقيقي كان يشجع في الماضي، بنظره، على ولادة أنظمة متوازنة، أرستقراطية وسياسية؛ وقد تلاشى هذا أيضاً. إنَّ هذا التطور العام، الذي يتضمن المنافع والمضار، تؤكده المقارنة مع المناطق الأغريقية التي يمكن تسميتها متخلفة، ولا سيما المقارنة مع البرابرة: هنا يتلاقى منهج أرسطو ومنهج ثيوسيديد. فيما سمي «علم الآثار».

لكن تطور البشر، عند أرسطو، ليس مرتباً كما هو عليه عند ثيوسيديد، الذي يصفه بأنه تطور القوة، لإنه يفسر أصل أهم الحروب، وذلك في القرن الخامس، عندما كانت أثينا ولاكديمونيا في أوج قوتها. إن موقف أرسطو ليس منسجماً على الإطلاق: فهذا التطور لا يتوافق تماماً مع تاريخه، وعناصره ليست ثابتة كلها، وعليه، لا بد من التمييز فيه بين زمانين.

الزمان الأول هو زمان تكوين الحاضرة. هنا الأمور واضحة في الظاهر: هناك تقدم لأن الحاضرة هي «غاية» ذلك التكوين. ويبين الكتاب الأول من السياسة مراحلها؛ وما لا شك فيه أن كتاب حول الفلسفة هو على منواله، وعلى قدر ما يمكننا الحكم عليه، كتاب أفلاطوني. فمثل بدائي قوانين أفلاطون (الكتاب ٣) الذين ليسوا طيبين جداً ولا سيئين جداً، لكنهم تعساء، لا يتعلم بدائيو حول الفلسفة العيش دون عذاب إلا شيئاً فشيئاً، ثم يعيشون بالحكمة. ويترك السياسة شكوكاً أقل: إنَّ حياة سيكلوب وعائلته البدائية جداً لا يحسداهم أحد عليها؛ وأرسطو لا يحسد أيضاً «أبناء الأرض»، إذا ما وجدوا ذات يوم، ولا البدائيين في كل حال: وهو هنا ليس ببعيد عن بروتاغوراس. وليس لشي أنوع المعيشة التي يمكن للإنسان أن يبتكرها، من فعالية وأهمية إلا إذا اقترنت وتداخلت، وهذا لا يتحقق بادية الأمر، يضاف إلى ذلك أنه حتى في مرحلة القرية، لا يجتمع البشر إلا لكي يعيشوا؛ وحدها الحاضرة تستطيع توحيدهم لكي «يعيشوا جيداً».

إنَّ هذا التصميم الجميل لا يتوافق بكل وضوح مع الوقائع. فإذا صحَّ، كما ذهب إلى ذلك دفورني، إنَّ أرسطو كان يرى حوله تحولات «القرى» إلى «حواضر»، وربما كان يرى ولادات القرى، فإن أرسطو لا يقدم دائماً الدليل على أن هذا التابع قد وقع دائماً في الماضي؛ وعلى الأقل تبدو فكرة الشنات البدائي قابلة للنقاش. هناك أيضاً في التاريخ الإغريقي، وبالأخص في القرن الرابع، انقطاعات بين الحواضر

«disecismes» تسير في عكس اتجاه الغائية الأرسطوطاليسية. وأرسطو يعي هذه المصاعب، لأنه يظهر لنا أيضاً وفقاً آخر، ذلك الذي تمّ فيه الانتقال من «الشعب» إلى الحاضرة. لكن المقصود هنا ليس «الشعب المشتت» في القرى: إنَّه الشعب المتحرك. فقد شهد أرسطو الهجرات، والغزوات، وهذا الاضطراب السكاني الذي ذكره ثيوسديد في بداية تاريخه.

إنَّ أجزاء الدساتير تقدّم آثاراً عن ذلك، وهذا شأن السياسة الذي يذكر الحياة البدوية، هجرات سكان إيطاليا، وتوطين الملوك لشعوبها. وعلى نفس المنوال، في القوانين الأفلاطونية، لا تتوافق الاستيطانات المتتابعة من أعالي الجبال إلى أسافلها بعد آخر كارثة أبادت الحضارة السالفة، مع تاريخ الدوريين، كشعب سائر، ثم كشعب مستقر في الحواضر. وعدم التوافق أبرز عند أرسطو لأنه منهجي أكثر. فلا تزال غامضة العلاقة بين الانتقال من «الأُسرة» إلى «القرية» وبين هذه الشعوب المتحركة. إنَّ التاريخ موضوع في إطار العقيدة؛ حتى أنَّ كلمة (xwμm)، المجهولة في الملحمة، النادرة عند أفلاطون، ترد هنا لكي تشكل إطاراً خارجياً للبرهان؛ لكنها لا تقنع العقل ولا ترضيه تماماً.

إنَّ الحاضرة تستجيب، بعد إنشائها، للحاجات الأساسية؛ فهي توفر الأمن؛ وهي بالغة التنوع لتكفي نفسها. وقد تمّ تجاوز هذه المرحلة الخامسة - الأولى التي تميز فيها الإغريق حقاً عن معظم البرابرة - في وقتٍ كان فيه لا يغامر بذكره عشوائياً، في مكانٍ ما من «الأزمة القديمة».

هذه الحاضرة القديمة، مع قوانينها التي لا تزال بدائية، لا تجسد الكمال حقاً، وبوجه خاص، لا تزال الطبقة المتوسطة ضعيفة فيها من حيث العدد والتنظيم...

لكن هذه الندرة النسبية للمواطنين الفاضلين تسهّل مهمة المشرع: فالتنافس على الحكم محدود، والملكية الأبوية تستمر بسهولة. ولقد أدّى التطور للحاضرة إلى تحسين الوضع، لأنها ظلت صغيرة، سهلة المراقبة بنظرة واحدة، والأجانب عددهم قليلٌ فيها، وهم يحجرون أحياناً، كالعبيد، في أعمالٍ يرفض المواطنون القيام بها. والمبادلات محصورة بما هو ضروري... وفي حواضر كثيرة يكون المواطنون ريفيين هادئين، ونوع معيشتهم، سواء كانوا أثينيين أم لاكديمونيين، يتضمن في كل حال ممارسة شكلٍ معين من الفضيلة. وهذا ما أراده لوكورغ وسولون. فالنظام الذي يسمّى أرستقراطية أو بوليتسيا أو ديمقراطية معتدلة، هو في أيدي الجنود، الجنود القدماء. ويمكن لهذا التوازن السعيد أن يدوم وقتاً طويلاً؛ وقد يحدث أنَّ ملكاً عاقلاً يبيدُ تحقيقه: كان الأثينيون يقولون، ما يردده أرسطو مازحاً، إنَّ استبداد بيزيسترات هو زمان كرونو (Cronos). بعد أيزوقراط وسواه الكثيرين، يبدو أرسطو متحمساً بالمفاتن وبسراب الدستور الموسوم بالسلفية، وبذلك «العصر الذهبي» عند الأثينيين. فالعصر الذهبي ليس في البداية، لكنه كما يقال، وراءنا، في العصر القديم.

مع ذلك، فإنَّ أرسطو لا يراه في الماضي إلّا على سبيل النظام، لأنه يسقط على سولون، على دراكون، نظريته في الدستور المتوازن. إنّه يعترف دون صعوبة أن هذا التوازن نادراً ما كان مستقراً؛ وبوجه خاص كانت الأنظمة الاستبدادية تقوم بسرعة، مع كل المخاطر التي كانت تتضمنها؛ وإنَّ نظاماً أرستقراطياً صرفاً لم يوجد أبداً. إن التطور الذي عَجَّل، بعد الحروب الميديّة بشكل خاص، في دفع المدن إلى ما يسمى الحالة الراهنة للأمور نعي الانقسام الأكبر في اليونان بين ديمقراطيات وأوليغارشيات يستمد جذوره مما قبل الغزو الفارسي. فإذا كان أرسطو يتمنى الرجوع إلى الماضي، فهذا ماضٍ نظري، وهو ليس ماضي دراكون الحقيقي، حيث كانت مسألة الديون قائمة بكلّيتها (وأرسطو يعرف ذلك)، ولا ماضي سولون الحقيقي، الذي لم يستطع الحؤول دون دمار أعماله. ربما كان يمتدح ذلك الماضي تماماً مثل أيزوقراط أو حتى أفلاطون؛ وبقدر ما كان يعرفه، كان يظهر عيوبه؛ هذا جزء من معتقده أكثر مما هو شكل من مثاله.

يمكن للمرحلة التالية أن تكون بسيطة. فبما أنه يتلامم دستور معين مع كل غلط من البلدان والأرض والسكان، فمن الممكن أن يكفي تحقق هذا الدستور في الوقائع أو أن يُعمل في هذا الاتجاه: فيكون ذلك هو التقدم، أو قبلة التقدم، المحدد مسبقاً بـ «غايته»، كما يتضمن المفهوم ذلك. لكن أرسطو توصل إلى موقفٍ أظهر. فالتطور يظهر له محتملاً، لأن الظروف المادية تتبدل حتماً. وكل أشكال النشاط الزراعي، والصناعي والتجاري تتحسن؛ فلا يخفي أرسطو الأهمية التي يعلّقها على هذه النشاطات والتحسينات، شرط أن تبقى ثابتة في أهدافها؛ ويشدّد على أن السياسة أو بالأحرى الفن السياسي يفترض فيه الإحاطة بكل هذه العوامل. فإذا كان حب الامتلاك المتزايد يمكنه أن يلقي التشجيع بسبب سهولة الحياة المادية عينا، فإننا نلاحظ أيضاً أن الفضيلة تسير وراء تقدم الثروة، وأن هذه توفر المتعة، وتتأثر الحياة السياسية بذلك، وهذا ليس شراً بالضرورة. فالتقنيات تتبدّل وتتكامل، سواء تعلق الأمر بالسلاح أو بالحياة العادية؛ والحواضر تكبر؛ وتعاني الأنظمة من جراء ذلك. وبموجب هذه الشروط، تفرض الانحرافات نفسها، لاسيّما، الانحرافات الديمقراطية والأوليغارشية، بينما تندُر الاستبدادية، فقد كانت الأنظمة المستبدّة الأطول أجلاً هي أنظمة الزمان القديم (وخلافاً لذلك، يوحي أفلاطون في جمهوريته بفكرة اتساع الأنظمة المستبدّة). كذلك فإن الديمقراطية تنتصر، لأنها ناجحة عن توسع الحواضر؛ ويبدو هذا التوسع في كتاب السياسة، أمراً ثابتاً. يضاف إلى ذلك أن الديمقراطية تدعمها وتحافظ عليها نفس الشروط التي أنجبتها: إنَّ أهاليها الكثر هم حفظُها. والحال، في هذه الحواضر الكبرى يمكن للطبقة الوسطى أن تكون الأكثر عدداً؛ وهنا يكون التوازن هو الأكثر استقراراً في الديمقراطيات. ويصدر أرسطو على هذا النظام حكماً مؤيداً بمجمله، شرط أن يتعلق الأمر بديمقراطية معتدلة (فهو يعترف بقيمة الحكم الشعبي، في السياسة مثلاً ١٢٨٦، ٣٠، وفي دستور أثينا ٤١، ٢).

بقدر ما يكون الهدف المنشود ليس فضيلة خارقة، وإنما الاستقرار، يعتبر أرسطو إذن أن عصره يسجل، بكليته، تقدماً وإمكاناً للتقدم. فالتقدم السياسي يجيب على التحسنات المادية التي يشتمها أرسطو؛ والدستور الأكثر «شراكة» يغدو في متناول الجميع. وإذا كان يستطيع، بفضل هذا النظام، أن يعين بكل وضوح العصر الذهبي الواقع في مكان ما من الماضي، فإن موضوعيته واعتداله يشدانه شيئاً فشيئاً إلى الحاضر والمستقبل. وبما أن طبيعة الأمور قد تبدلت، فإنه يتصورُ تبدلاً في القانون.

لهذا، استطاع أن يضع كتابين حول الدستور الأمثل، وهو نوع من الحل الثالث بعد كتاب الجمهورية لأفلاطون، وكتاب القوانين. فهو لا يلج فقط على طابع «الإمكان» الذي يفترض أن تنسم به الحاضرة المنشودة - وهذا ما يذهب إليه أفلاطون، أيضاً، في الجمهورية - لكنه يتوصل إلى وضع كتابيه هذين في نهاية أعماله، وكأنها بيان. ويكتف الواقع قدر المستطاع؛ فهو يريد مثلاً أن تتمكن الحاضرة من الدفاع عن نفسها، وهذا كان أمراً ضرورياً في زمانه، لاسيما وأنه يسلم بأن بعض الظروف المعاصرة كانت محتومة ويمكها أن تؤدي إلى الخير: فالحاضرة المثالية ستعيش حياة «سياسية» أي أنها ستكون على علاقة بالمدن الأخرى؛ إنها لن تنكمش بعد الآن على نفسها؛ وسوف تمارس التجارة وحتى الغزو في بعض الحالات المحددة. ويأخذ تنظيمها بالاعتبار كل الابتكارات الحديثة، وتقدم كل التقنيات. عندما يقول أرسطو أنه يجب الاستعانة بأفكار أسلافنا، فهو لا يفكر فقط بالأفكار المجردة. إنه ينبغي مثلاً أن تُقرن طريقتا البناء أو الحضرة، القديمة والجديدة، بحيث توفران الأمن والجمال معاً؛ ويقول لا يجوز نسيان توفير الماء بفضل خزانات تعتبر بنظره اكتشافاً حسناً؛ ومع تحصين المدينة، سنفتكر بالتقدم الذي أحرزه الفن الحربي. وهذه الحاضرة النموذجية ستكون طليعة التقدم، لأن منشئها وسكانها سيأخذون بالاعتبار كل الاكتشافات وسيبدلون جهودهم لتعميقها، حتى أن أرسطو يستخدم فعل (πολιτεύειν) الذي يشدد بكل وضوح على النوعية الفكرية لهذه الأبحاث: هذه الكمالات هي شكل من الحكمة.

إذن ليس مدهشاً أن يذكر دستور المدينة المثلى، علاوة عن قوانين أفلاطون الديمقراطية «المعدلة» القريبة من البوليتيسيا: فهذه «ديمقراطية» توفر للمواطنين نفس الفوائد المتوفرة في الأوليغارشية، لكنهم أكثر عدداً؛ وهي نظام، يشارك فيه الجميع في الحكم، لكن على التوالي؛ و«ديمقراطية» يمكن فيها للفضيلة أن تسود كما في الارستقراطية؛ باختصار إنها مدينة معاصرة، لكنها متجهة شطر الفضيلة. إنها مدينة نظرية، يبين لنا تصميمها أن أرسطو لم يكن يائساً من عصره. وربما ينبغي أن نلمح، من خلال المؤشرات التي تذكر فكرة اتحاد المدن الإغريقية، الرغبة في التوفيق بين الحياة السياسية والوقائع المادية: فإذا كان تطور ما يقود اليونانيين أبعد من المدينة، كان يفترض بأرسطو البحث عن الشروط التي تكون فيها هذه الحركة خيراً، وفي كل الأحوال، كانت النزعة إلى التقدم موجودة في إطار المدينة؛ وإذا كانت مدينة السنوات (٣٣٠) أو (٣٢٠)، تختلف عن تلك

التي كان يمكن نشدائها قبل هذا الاختراع الحديث أو ذاك، فإنَّ المجال المنفتح واسعٌ، في حال حدوث تحسنات تقنية .

إذن نلاحظ نزعتين متناقضتين أو متكاملتين في الرؤية الأرسطوطاليسية للتاريخ: التفاؤل يتوحد فيها مع التشاؤم. فمثلاً يكذِّس الكتاب الخامس من السياسة على نحو غير مشجع أحوال الثورات والكوارث، لكنَّه يعارضها بالعلاجات وحتى بالعلاج الأساسي: فيمكن للدساتير أن تبلغ درجة من التوازن بحيث أنَّها تتأثَّل جميعها أو المستبد نفسه، إذا رغب في أن يطول حكمه، سيقلِّد الناس الأفاضل إلى حد أنه يتأثَّل معهم. كذلك نجد لدى أفلاطون أسطوري الانحطاط والتقدم، متمايزتين أو متحدتين. والأمر عند أرسطو لا علاقة له بالأساطير: إنه يبحث عن وقائع.

إنَّ طريقته في تمثِّل مراحل الماضي تخضع لهاتين النزعتين: فمن جهة يبحثُ عن الحقيقة، فيدرس العدد الأكبر من الشهادات، لكنه يجمعها ويفسرها وفقاً لنظرياته الخاصة. ولا شك في أنَّ هذه الخصوصية يجب أن تظهر لدى كل مؤرخ، الذي يحلِّل ما هو محتمل الوقوع، مثلاً فعل هيرودتس، أو كما علم ذلك ثيوسيديد. ثم إنَّ الموضوعية التاريخية، أو حتى مفهوم الحقيقة التاريخية، ليست دون عيوب وثغرات: فالتاريخ بنظر الخطباء أمثال إيزوقراط، إيشين، ديموستين، كان سلسلة أمثال: يمكن استعمالها حسب الظروف. أما أرسطو فلا يتلاعب بالوقائع، وإن حدث له أن تلاعب بالأفكار.

يضاف إلى ذلك، أنه يعدِّل أفكاره وفقاً للوقائع، وهذا يحدث عندما يحكم على هذه النقطة الخاصة أو تلك من التاريخ، دستور سوراكوس أو انتخاب القضاة في عصر سولون. وهذا يتبدَّى أيضاً عندما يدرس التطور التاريخي. فهو من جهة يسجِّل فيه عناصر التواصل، وهو تواصل لا يستبعد بالضرورة احترام الماضي طالما أنه يدخل في نظام دوري لا يزال سمة مشتركة بين أفلاطون وأرسطو. ثم إنَّ النظر في الوقائع مقترناً بالاستدلال العقلي بعيد وضع البدائين في مكانتهم الصحيحة، لاسيما وأنَّ التواصل يستبدل بخط منكسر أو متعدّد: يسلم أرسطو أن هناك عدة طرق لبلوغ غاية المدينة حسب الأماكن والأزمنة. وهو جوهرياً يقرن فكرة الانحطاط السلفية بمفهوم التقدم المادي، كما نصادف ذلك عند ثيوسيديد. والثاني يتغلب على الأول غلبة لا يكون فيها المغلوب خاسراً على الإطلاق.

إنَّ ما يكشف الصعوبة التي صادفها أرسطو، دون شك، وهو يجتاز هذا المسار الفكري، هو الطابع الشخصي وشبه الملتزم لكثير من أعماله ونصوصه. فعندما يصفُ تقدُّم الأضداد، يبدو، حقاً، منبط العزيمة. فالحقيقة أنَّ هذا التشاؤم كان ذا لهجة طيبة في التاريخ (ونلاحظه مثلاً عند ثيوسيديد، عندما يصف الآثار المعنوية للحرب، وسار على خطاه المؤرخون الرومان، سالوست وبالأخص تاسيت). هناك طموح متواصل وقوي يغترق الأسطر

التي تصف بارقة الحباس لدى الإغريقين في عصر الحروب الميديّة، والتي تنتقدُ النظرية الأفلاطونية عن العدد الزوجي والتتابع المنتظم للدساتير، وأيضاً الأسطر التي تذكر بعضها اختراعات العصر، في الكتاب السابع، في هذه المقاطع الأخيرة، يترأى نوع من الذوق الشخصي، إنه ذوق متع الوجود، وأكاد أقول «الرفاه الحديث» الذي انتقد أرسطو بسببه انتقاداً شديداً؛ فيوجد عند أرسطو هذا شيء من الأبيقورية بالمعنى الأسوأ لهذه الكلمة؛ فليس مدهشاً أن يكون قد فتح للتقدم آفاقاً مماثلة قليلاً لتلك التي كان الأبيقوريون يستشرفونها؛ كذلك ليس مدهشاً أن يكون هذا التشابه السطحي المقترن بكثير من الاختلافات، فرصة مناسبة للاصطدامات.

ليس عند أرسطو نظرية للتقدم. فهذه التفاصيل الأخيرة ربما تكون سبباً إضافياً لعدم الكلام حتى عن فكرة التقدم في فلسفته السياسية؛ إنما المقصود نزعات، آمال، أذواق، تتجلى هنا وهناك، ومن غير الحكمة السعي لتنظيمها. لكن هذا الذوق يعطي نكهةً للتاريخ لأنه مستند ومسترشد بمفهومين. مفهوم التوازن أولاً الذي يفترض بالدساتير أن تتجمع حوله، والذي ينزع أرسطو عملياً إلى أن يركز عليه صورة الدساتير الواقعية: إنها واقعة وقيمة، قيمة يمكن بلوغها مع الزمن. والزمن هو ثاني هذين المفهومين الأساسيين: فبينما كان تياراً بكامله من الفكر القديم ينظر إلى الزمن بوصفه عدو الإنسانية، كما يقول ذلك ج. ب. بوري في كتابه (The Idea of progress) (ص ١١)، فإنه يرتدي هنا طابعاً حسناً ومقبولاً. فقد تحول (L'Erinys) إلى (Euménide). فهو لم يعد ذلك المفهوم المرن، والغامض، المعروف لدى هيرودتس الذي يعتبر أن «كل شيء ممكن الحدوث في الأزمنة البعيدة المتتالية» (V,9). إنَّ الزمان الناشط، المشحون بالطاقة، بهذه القوة الحياتية التي يلحظها مقال لدوغلاس أ. جروبر من خلال أشعار لبيندار، يحدثُ تبدلاتٍ من كل نوع، في هيئة الأرض وصورتها، في حياة الناس ومجتمعاتهم؛ وأخيراً يمكن لهذا الزمان أن يكون «مبدعاً» أو «مساعداً طبيياً» للعقل البشري، لأن «سنووة واحدة لا تصنعُ ربيعاً».

عندما يبين أرسطو، في أجزاء الحيوانات أن الانسان هو الكائن الحي الأشد استعداداً للتقدم التقني، فإنَّ رأيه يصحح رأي بروتاغوراس، لكن مع زيادة قوة أطروحة التقدم - وهذا أمر يستحق الملاحظة: فقد كان بروتاغوراس أفلاطون يقول: إنَّ الإنسان كان يعتبر هو الأقل تشاطراً بين الكائنات الحية، طالما أنَّه لم يكن قد تلقى النَّار، ثم الوعي والعدل. يعتقد أرسطو أنَّ اليد البشرية تساوي كل أسلحة الحيوانات، الهجومية والدفاعية، لأنها متعدّدة، ولأنها تصبح «ظفراً، قبضةً، قرناً، حرباً أو سيفاً...». وهذا الإنسان ذو اليدين، الأذكى بين الكائنات الحية، استطاع أن يخترع التقنيات وأن ينظم الحياة الاجتماعية التي تتضمنها طبيعته، ثم إنه ظلَّ قادراً على إتمام كل ذلك، إنَّ جوقة الأنتيغون لسوفوكل، التي لم يذكرها أرسطو صراحةً، ليست، دون شك، بعيدة عن فكره، عندما يتردّد بين الأمل والتشاؤم. فهذه الجوقة تعلم أيضاً أن الإنسان يستطيع أن يكون

طيباً أو سيئاً، لكن أرسطو، أكثر من سوفوكل أيضاً، يشدد بحزم على الموارد الضخمة للإنسان . وهناك تأويل ذكي يجعل سوفوكل يقول: إن الإنسان كائنٌ غنيّ بالموارد على قدر ما هو محرومٌ منها . وكما لاحظ (p. Aubenque) في ، (Le problème de la mesure, p. 489) فإن هذه الصيغة قد تناسبُ الفيلسوف الأرسطوطاليسي، إنها تناسب الفيلسوف، ولكنها لا تناسب الإنسان بمنظور أرسطو؛ فهو يرى أنه ينبغي الرجوع الى التفسير الكلاسيكي لسوفوكل: إنسان غني بالموارد (αυτοπαρρος)، إنسان: ἀνθρώπος ἐπὶ οὐδένῃ, xIλλ.

هذا الإنسان الذي ليس لموارده حدود، عليه أن يحدّ من رغباته، وأن يفهم أن شرط وجوده محدود . لكن العبرة التي يستخلصها من ذلك حرّة: فكما يلاحق الفن الطبي الصحة دون حدود، يلاحق الفن السياسي غايته المنشودة، دون مهادنة، وفقاً للظروف، على قدر ما يكون مرتبطاً بالتقنيات بالمعنى الدقيق للكلمة .